الغسل وعن علي انه قال انوجبن فيه الحد ولا توجبن فيه صاعا من ماء والحجة
لقوله عليه السلام لاسحيشن حتى الصلاة ايام اقرائك ثم اغتسلي وصلي امرها بالغسل
والامر للوجوب وهو النفاس وهو دم يرخي الامه لكونه في معنى الحيض حيث يخرج
من الرحم وهو سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل للجمعة والعيدين والاحرام لانها
اوقات احتياج وازدحام فشرع فيها الاغتسال للتاذي البعض ببعض
في الاحرام لانوسخ ايا ما وقد روي انه عليه السلام اغتسل لاحرامه حين احرم وهو لسنن
المذي والودي غسل وفيها الوضوء لقوله عليه السلام للذي سأله عن المذي يكفيك منه
الوضوء واما الودي فموجب للوضوء لكونه خارجا عاشاة الطهارة
من الاحداث حاوية الشفاء والودي هو البعوض والاباء وما الجر لقوله عليه السلام
خلق الماء طهورا ولانه يتحلل عن الجحر والثمرة فاشبه عرقه فاخرجه
عن طبع الماء كالانتربة والخار وما الباقلاء والمرق وما اشبهه بخلاف
فاخرجوا واما قشموا وهما يتنجس بالمطلق لانهما وما الاه يحتاج الطهارة
بالخالطة شئ طاهر فغيره احد اوصافه حالة حدوثه الماء الذي يخلطه الاشنان
والصابون والوعزال لانه ما طاهر خالطه طاهر وهو ايزال عنه الاسم
كما لو خالطه الطين والورق ونحوهما وقيد بالنبات احترازا عما قيل
منع الوضوء لانه يجب لان عزال الاسم وهنا كذلك كما وقعت في الحاشية
بعد الوضوء قليلا كان او كثيرا لان النبي عليه السلام لم يفصل الماء في الحاشية وقال
لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة وهو قليل اذا
انتشط احدكم من مائه فلا يغتسلن به في الماء الذي يغتسل فيه تنبيها بالماء الغير
في الامر بالغسل تنبيها عند نوهم النجاسة دليل على تنجس الماء بالنجاسة وان قلت
ولم يفصل احد في ما لك بين الكثير والقليل في تنجس الطهور بالنجاسة وقد على
الشافعي ان الماء اذا بلغ قلتين لم ينجس بها الطهور بذلك وما الجواب
وقعت في الحاشية جاز الوضوء منه اذا لم يرها اتر لانها لا يستغنى عنها

الماء والعذرة العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه بتحريك الطرف الاخر اذا وقعت
فيه احد النجاسة حاشية جاز الوضوء من الجانب الاخر لان الطاهر لا ينجس
بملاقاة النجاسة ما لم يتصل به وقال الفقيه ابو الليث ان كان الجانب الذي فيه النجاسة
غير مرئية جاز الوضوء من الجانب الاخر وان كانت مرئية لم يجز الوضوء من الجانب الاخر
لان ما لا يمكن التحرز عنه لا يمكن نجاسة كالدم القليل والدنانير والدراهم وما لا يمكن التحرز عنه
وقع في الطعام وقد روي في الشراب فاخرجوه فان في احد جناحيه
شفاء وفي الاخر شفاء وانه يقدم السم وبآخر الشفاء والمراد هو الجناح الطاهر
موتوه فلو كان نجسا ما امر به وقد روي انه اصاب ماله وقد نهى عنه وعند
الشافعي يفسده لانه جنبه لكن قوله عليه السلام ما فيها من احناش الارض
والرطوبات النجسة وليس هذا كذلك وموت ما لا يعيش في الماء لا يفسده
كالسمك والضفدع والشرطان عند الشافعي يفسد كسائر النجاسات لانه
السمك ولنا انه لا دم فيه فلا يعيش بالموت كالجراد وما يتسلسل منه حاجة عم
بدليل انه لو شمس بعض بحر وقع فيه من الدماء فانها تتنجس والماء المستعمل
يجوز استعماله في طهارة الاحداث ولو رفع به الحدث مرة فلو رفع به
ثانيا كان رفعت به النجاسة الحقيقية ثم هو حش حاشية عليه وروى الحسن
عن ابي حنيفة وهو قوله عليه السلام لا تبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسل
فيه من الجنابة قول من الجانبين والقول الذي قال عليه اقوالها في النجاسة
وفي رواية يوسف عنه وهو مذهب عبد الله بن الحسن حاشية خفيفة بناء على اصله في
النجاسة الغليظة والخفيفة وفي رواية مجرد عنه وهو مذهب ابي حنيفة طاهر غير طهور
لان الجانبين كانا يتوضئون لوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يحتاج الى الوضوء
من ماء غيره وعند قول الشافعي حدث نوطاهر غير مطهر وهو
الماء المستعمل الطاهر هو طاهر مطهر عند مالك غير مطهر كيف ما كان في الشرع
قول يكفي قول فرد وقول الجمهور حجة والمستعمل حراما دليل ثم حدث اه استعمل

Copyright © King Saud University